التنمية وعلم الاجتماع

إن التنمية عملية قديمة قدم الانسان، ولكنها كعلم بدأت في كتابات الاقتصاديين الكلاسيكيين والماركسيين، بعد ذلك وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، ظهر مفهوم حديث للتنمية يبرز أبعادها الانسانية والاجتماعية، وعلاقتها بالمجتمع والعمل على تنمية أفراده وتطويرهم عن طريق المعرفة والتعليم والمهارة في نقل التكنولوجيا والمشاركة المستمرة، لذلك فقد أصبحت التنمية كوسيلة للتحول خاصة في زمن الانفتاح والعولمة .

مما سبق، سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على مصطلح التنمية وعلاقته بالمجتمع في زمن العولمة.

1 . التنمية وعلم الاجتماع

حظي موضوع التنمية باهتمام الساسة والمخططين والدارسين من مختلف تخصصات العلوم، باعتبارها قضية تهم سائر بلدان العالم، ولكن رغم تزايد الاهتمام بها من الناحية النظرية أو الامبريقية إلا أن البعد الاجتماعي ظل مغفلا في كثير من هذه التحولات، الشيء الذي دفع بالعديد من الباحثين الاجتماعيين إلى بذل مجهودات كبيرة لبلورة مفهوم جديد للتنمية، من منظور علم الاجتماع، يتم من خلاله السعي الى تنمية المجتمع وتطويره.

وبناءا على ما سبق، بدأت العقود الاخيرة تشهد تحولات واسعة في مفهوم التنمية وفي طرق قياسها ليس فقط نتيجة للجهود النظرية في اقتصاديات التنمية ولكن أيضا نتيجة لمراجعة حصيلة الجهود التنموية والنتائج التي أسفرت عنها.

ومن بين عوامل تزايد الاهتمام بقضايا التنمية مايلي:

- ✓ "الانكماش الاقتصادي الذي أعقب الحرب العالمية الاولى قد أعاد إلى اذهان الدارسين أهمية التفكير بمسائل النمو والتنمية وبممارسة عملية التخطيط من النواحي النظرية والعملية التطبيقية.
- ✓ إن البلدان الفقيرة ذاتها قد أصبحت أكثر وعيا بمشاكلها وبعوامل تخلفها الاقتصادي مما دفعها إلى السعي لدفع عجلة نموها الاقتصادي.
- ✓ إن النتائج السياسية والعسكرية الناجمة عن اقتصاد عالمي منقسم إلى بلدان فقيرة وبلدان غنية هي أكثر خطورة في عالم اليوم.
- ✓ إن زيادة الاهتمام بتداخل وتكامل الاقتصاد الدولي جاءت بسب الخوف من النقص الحاد في المواد الاولية والخامات الصناعية التي تنتجها دول العالم الثالث وبسبب الزيادات التي طرأت على أسعار البترول."(قاسم،عبد العاطي،1998،ص24)

1.1 مفهوم التنمية :

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، "حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية وبيئية متماسكة فأصبح يسمى بـ 'عملية التنمية'، وقد برز هذا مفهوم بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي، أو التقدم الاقتصادي. وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التطوير أو التصنيع."(Arnaud ,2008,p34)

" مما سبق، فإن مجموعة المفاهيم الفرعية المنبثقة عن مفهوم التنمية ترتكز على عدة مسلمات نذكر منها:

أ – "غلبة الطابع المادي على الحياة الإنسانية، حيث تقاس مستويات التنمية المختلفة بالمؤشرات المادية البحتة.

ب – نفي وجود مصدر للمعرفة مستقل عن المصدر البشري المبني على الواقع المشاهد والمحسوس؛ أي بعبارة أخرى إسقاط فكرة الخالق من دائرة الاعتبارات العلمية.

ج – إن تطور المجتمعات البشرية يسير في خط متصاعد يتكون من مراحل متتابعة، كل مرحلة أعلى من السابقة، وذلك انطلاقًا من اعتبار المجتمع الأوروبي نموذجًا للمجتمعات الأخرى ويجب عليها محاولة اللحاق به." (العزاوي ، 2016،ص 21)

إن استخدام مفهوم التنمية في العديد من المجالات، أدى إلى تعدد التعاريف الخاصة بها داخل المجتمعات لذلك فهو يعتبر مفهوم غامض، حيث أنه يتضمن ثلاثة صور ذهنية متلازمة، في كل جهد يبذل من أجل فهمها والتعامل معها وهي: التنمية كظروف حياة وكهدف يراد بلوغه وكقدرة على النمو والتغيير والتطور.

" فتعرف التنمية بأنها عملية حضارية متكاملة، تعنى بدفع كفاءة القوى المنتجة بما ينمي الثروة القومية، ويولد الفائض الاقتصادي اللازم للتوسع المضطرد في الاستثمار، كما تعنى التنمية، بتوفير الخدمات الأساسية للأفراد المنتجين، لتوفر لهم الشروط الموضوعية للوصول إلى مستوى التطور التكنولوجي المطلوب ".(السروجي و آخرون، 2001، ص 15)

2.1 التنمية الاجتماعية:

إن اعتماد مصطلح **التنمية الاجتماعية** الذي تم تداوله في علم اجتماع التنمية، يعتبر كمؤشر لعلاقة التنمية بعلم الاجتماع من خلال ظواهر نمو وتطور وتحديث المجتمعات.

فمع تطور الدراسات التاريخية والحضارية المقارنة، أدرك المفكرون الاقتصاديون والاجتماعيون حقيقة الترابط بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فمما لاشك فيه أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى جانب وظيفتها الاقتصادية وظيفة اخرى اجتماعية حيث انها في المدى البعيد تستهدف رفاهية الانسان، ورفع مستوى معيشته، وبذلك تحقيق أقصى استثمار ممكن للطاقات والامكانات البشرية الموجودة في المجتمع، فظهر مصطلح التنمية الاجتماعية الذي يبرز أهمية تنمية طاقات الفرد عن طريق تحقيق التوافق الاجتماعي بما يعنيه هذا التوافق من اشباع بيولوجي ونفسي اجتماعي.

ويختلف مفهوم التنمية الاجتماعية بحسب المجال الذي توجه إليه التنمية وبحسب الخلفيات النظرية لواضعي التعريف، " ففي تقرير لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بهيئة الامم ، تعرف التنمية الاجتماعية بأنها عملية تربوية تنظيمية، ذلك أنها في نهاية الامر مجموعة من الاجراءات لدى الأهالي

وتشجيعهم على تقبل الافكار الجديدة واكتساب المعلومات النافعة والمهارات العملية سواء بالنسبة للفراد أو الجامعات."(أبوزيد، 2009، ص21)

وقد عرفت التنمية الاجتماعية على أنها " عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه، بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد، ولما كان التغيير الاجتماعي ينصب على كل

تغيير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الطبقي، أو في نظمه الاجتماعية أو أنماط العلاقات الاجتماعية، وفي القيم والمعايير التي تؤثر على سلوك الأفراد التي تحدد مكانتهم و أدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها ....، فإن التنمية الاجتماعية تنصب على كل هذه الجوانب." (السروجي و آخرون، 2001، ص 26)

وعرفت أيضا بأنها " الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، لتحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية، ومستويات أعلى للحياة الاجتماعية في شتى مناحيها كالتعليم والصحة والأسرة والشباب، لتحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية."(فياض، 2017، ص ص24،23)

ومنه فإن التنمية الاجتماعية تركز على العلاقات والروابط لرفع مستوى الفرد اجتماعيا وثقافيا وصحيا وزيادة قدرته على تفهم مشاكله وتعاونه مع أفراد المجتمع للوصول غلى حياة أفضل.

"حيث يحدد 'روب' التنمية الاجتماعية بانها: تكيفا يهدف لتغيير الظروف أو التكيف الهادف مع الظروف، فالتنمية تعتبر تغييرا."(أبوزيد، 2009، ص27)

"وفي نفس السياق، يرى د. عبد الهادي والي أن التنمية الاجتماعية أصبحت شعارا للطموح والجهد والانجاز، فهي تعني التركيز على العمل الاجتماعي الواعي من أجل إحراز تغيير واسع النطاق نحو الاتجاهات المرغوبة وايجاد الوسائل التنموية لاحرازه يعتبر مسألة محورية للتصور الحديث للتنمية. (أبوزيد، 2009، ص27)

ومنه فإن التنمية الاجتماعية عبارة عن عملية التغيير الواعي التي ترتبط بسياسة الرعاية الاجتماعية للدولة، فهي ترتكز على الجهود المنظمة المخططة والهادفة من أجل الفئات الاجتماعية، وتوجه

خاصة إلى العنصر البشري من اجل اشباع الحاجات ورفع مستواه الاجتماعي والثقافي والصحي وتنمية القدرات للمشاركة المجتمعية.

مما سبق، فإن التنمية الاجتماعية لا تقل اهمية على التنمية الاقتصادية لما لها من قدرة في تزويد أفراد المجتمع بالمعرفة والمهارات والقدرات التي تساعدهم على تحسين مستواهم المعيشي، ومونه فإن التنمية والمجتمع وجهان لعملة واحدة، يتم من خلالها إنجاز العديد من المشاريع التعليمية، الصحية، الثقافية والترويحية، وكذلك العمرانية لأجل تحديث البنى الاجتماعية التحتية التقليدية وتطويرها إلى مؤسسات اجتماعية حديثة ومتطورة.

2. التنمية كوسيلة للتحول

أكد العديد من المختصين في مجال التنمية والتغيير، على ضرورة اعتبار التنمية كوسيلة للنمو والتحديث والتغيير وبذلك فهي وسيلة **للتحول**، حيث اختلط مفهوم التنمية مع العديد من المفاهيم مثل: النمو والتحديث والتطوير،" فمن المعروف أن النمو هو العملية الطبيعية والتلقائية التي تحدث في المجتمعات دون تخطيط مسبق أو دراسة وعلي سبيل المثال لا الحصر 'النمو السكاني فالتنمية تعتمد في الأساس على جهد منظم فضلا عن إدارة وتخطيط سليم لتتم عملية التغيير والتحويل سواء تغيير اجتماعي أو اقتصادي ويكون تغيير للأفضل، كذلك فان التنمية والتي تقوم على أسس صحيحة من شانها القدرة علي مواجهة الآثار السلبية والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية ."(العزاوي،2016، ص ص 55-56) أما بالنسبة لمصطلح التحديث فنجده يتماشى مع مفهوم التنمية ويعتبر عامل مساعد فيها، حيث بإمكانه تحويل المجتمعات البدائية والغير صناعية إلي مجتمعات متطورة وصناعية، " ومقياس التحديث هنا يعتمد او يعني بالدرجة الأولي الاعتماد على الآلات

الحديثة والتقليل من الاعتماد على المصادر العضلية للطاقة، ويمكن القول هنا بان هناك علاقة جذرية بين التحديث والتنمية وذلك من حيث أن التنمية تحتاج الي عملية التحديث في الاستخدامات الزراعية كاستخدام التكنلوجيا والكادر البشري والوقت. ويمكن اختصار عملية التحديث بانها القدرة على السيطرة علي البنية المادية والبيئية وأيضا على الإنسان." (الدليمي،2009،ص 52)

مما سبق، فإنه عند الرجوع إلى مفهوم التنمية يتبين لنا بشكل واضح وصريح أن التنمية مصطلح عام وشامل ينقسم إلى تنمية متقدمة، وغير متقدمة وفي ذلك دلالة على **التحول والقياس**، حيث يُستدل على مستوي التنمية في مجتمع ما من خلال تقييم المستوي الاقتصادي والاجتماعي لذلك المجتمع

كانتشار الفقر والجوع وحالة الإسكان والمستوي الصحي،" وفي هذا السياق يشير البنك الدولي أن الدول النامية هي الأكثر تخلفا واقل تنمية وأكثر نمو سكاني، وان حوالي 55% من سكان تلك البلدان أي أكثر من تسعمائة مليون نسمة مازالوا يعيشون في فقر مدقع."(بالرابح،2007،ص 39) ومنه فالتنمية هي تغيير في المجتمع لتحقيق رفاه الفرد من جيل إلى جيل، من أجل توسيع خياراته في الصحة والتعليم والدخل والعديد من المجالات الاخرى، وتوسيع حرياته وفرص مشاركته الفعالة في المجتمع، "ولكي تكون التنمية **قوة للتحول**، يجب التركيز على العوامل غير الملموسة، وفهم كيفية تأثير هذه العوامل على تنظيم المجتمع، ومن العناصر الاساسية في عملية التحول في أي بلد، وجود استراتيجية إنمائية تكون موضوع إجماع والتزام، وتوفر القدرات البيروقراطية، وسياسات مناسبة تهدف إلى تيسير التحول عن طريق تحديد العوائق التي تحول دون التغيير وكذلك الحوافز التي تساعد على تحقيقه." (العزاوي،2016، ص102)

3. التنمية والمشاركة الشعبية في البيئة الحضرية (المدينة)

أصبح مفهوم المشاركة الشعبية يتردد ويستخدم في أدبيات التخطيط والتنمية منذ سبعينيات القرن العشرين، ويرجع استخدام هذا المفهوم باعتبار أنه وسيلة مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، التقدم الاجتماعي.

"ومن منظور تاريخي فقد ظهر مفهوم المشاركة الشعبية في التخطيط المعاصر لأول مرة في قانون تخطيط المدن البريطاني الذي صدر في عام 1947م، والذي يقضي بمناقشة ومشاورة وأخذ رأي أصحاب العلاقة بموضوع الخطة باعتباره ضماناً لإنجاح عملية التخطيط. وفي الربع الأخير من القرن العشرين بدأ المفهوم في الانتشار والأخذ به كوسيلة مهمة لإنجاح عملية التنمية في جميع مراحلها. ومن ثم استخدم بشكل واسع في الأبحاث والدراسات التنموية، ولعل مرد ذلك يعزى إلى أن هناك قناعة تامة بين المخططين والسياسيين والتنفيذيين بأن جهد الحكومة بمفردها، لا يمكن أن يحقق عملية التنمية بكل أهدافها بفعالية وكفاءة وديمومة دون مشاركة وجهد المواطنين المعنيين بالتنمية. وبالتالي فإن المشاركة بمفهومها التنموي تعني إشراك المجموعات والشرائح السكانية المستهدفة في جميع مراحل الخطة، بدءاً من تحديد وصياغة أهداف خطة التنمية الموجهة لتحسين أوضاعهم والمساهمة في تنفيذها وتقييمها وتقويمها وانتهاء بالنتائج."(عبد العظيم،2012،www.shatharat.net)

وقد عرف **د.غنيم** المشاركة الشعبية على أنهه : اشتراك السكان جميعهم أو بعضهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك تحديد الأهداف العامة للدولة، وهي بذلك تمثل مستوى متقدم من الديمقراطية، والمشاركة الشعبية في التخطيط تشير إلى دخول السكان في اللجان والهيئات المسئولة عن إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطط التنموية وبمستوياتها المختلفة، على أن يكون اشتراك

السكان اشتراكا فعليا بحيث يؤدي إلى ما يعرف بالتنمية الصاعدة من القاعدة باتجاه القمة، والتي تركز على تخفيف الدور القيادي للحكومة في مجال التنمية، والمشاركة في مفهومها التنموي تعني مشاركة ومساهمة قطاع عريض من السكان وخصوصا الجماعات الاقل حظا والفئات المهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة في اختيار واعداد وتنفيذ ومتابعة سياسات ومراجعة مشاريع التنمية التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف التنمية وخصوصا ما يتعلق منها بتحسين مستويات معيشة السكان أو المجموعات المستهدفة ."(عثمان،1999، ص 23)

مما سبق، فالمشاركة الشعبية هي احدى أدوات تفعيل الديمقراطية في المجتمع وأداة للتغيير، يمكن من خلالها الإسهام في بناء مجتمع ديمقراطي وحر وعادل، تدار فيه الشئون العامة من خلال الناس ومن أجلهم على أساس احترام الكرامة الإنسانية.

وقد ارتبط مفهوم التنمية بالبيئة الحضرية، وذلك من خلال عملية تنمية المجتمعات الريفية إلى مجتمعات حضرية، فالبيئة الحضرية أو ما يعرف ب **المدينة** قديمة قدم الحضارات الاولى، وقد ارتبطت البدايات الأولى للدراسة العلمية لها في علم الاجتماع، حيث تم النظر إلى المدينة باعتبارها بؤرة المجتمع ذاته " ويعتبر كتاب العالم الإيطالي جيوفاني بوتيروG.Botero الذي نشر سنة 1598 تحت عنوان 'عظمة المدن' أول كتاب يصدر عن المدينة، و لو أنه لم يكن –في نظر – الكثيرين أكثر من مجرد فضول علمي لباحث غير متخصص." (السيد،2011، ص ص 16،15)

ولكن أكبر ازدهار للدراسات الحضرية، والبيئة الحضرية بوجه خاص، يمكن أن نتبعه خلال عشر سنوات من سنة 1946 إلى سنة 1956، ومن أهم من عالجوا موضوع المدينة قبل هذه الفترة، كل من 'روبيرت بارك' و'لويس ورث' ، ذلك أنهما وجدا أنه من المناسب عند معالجة الحياة الحضرية من وجهة النظر السوسيولوجية، التركيز على ثلاثة مسائل :

- "دراسة إيكولوجية المدينة: بمعنى دراسة التوزيع السكاني في علاقته بالمكان والعمليات المتضمنة في العلاقة المتبادلة بين السكان و المكان .
- تنظيم المدينة الذي يتخذ طابعا خاصا كلما اتسعت المدينة حجما، وبالأخص عندما يظهر التمايز الواضح في أجزاء هذا التنظيم، وأهم ما يلفت النظر في هذا المجال، إمكان تقسيم التنظيم الاجتماعي الكبير، إلى عدد لا حصر له من التنظيمات الاجتماعية الفرعية .
- دراسة سيكولوجية السكان من وجهات نظر عديدة، وخاصة الشعور الطبقي أو الطائفي أو المهني، والمظاهر النفسية العديدة التي تصاحب الحياة الحضرية الحديثة، في مقارنتها بم كان معروفا من خصائص السكان، الذين كانوا يسكنون الوحدات الصغيرة نسبيا في المجتمع القروي على سبيل المثال " (غيث،2009 ، ص ص 105 ، 106)

مما سبق فإن المدينة اليوم تتميز وتظهر كموضوع للدراسة، وهذا راجع أساسا لتمركز الحياة الحديثة تدريجيا فيها، حتى أنه في معظم بلدان العالم، لا تكاد نسبة السكان الريفيين تذكر بجانب نسبة السكان الحضريين .

فعندما نحاول تعريف المدينة، نواجه صعوبة، متعارف عليها بين علماء الاجتماع وليست هذه الصعوبة خاصة باصطلاح المدينة وحده، بل تخص العديد من المصطلحات السوسيولوجية المركبة خاصة، فحسب قارنييه J.B.Garnier " المدينة هي بمثابة عناصر لمنظومة عمرانية، تنشأ عبر حقبة تاريخية، دائمة التغيير بتطور الإنتاج وإعادة الإنتاج والتوزيع وشبكات الاتصال " (J.B.Garnier,1980, p 13)

ومنه فالبيئة الحضرية هي تعبير عن العديد من المعايير الوصفية (منزل، هيكل ، أنشطة ومنظر) التي تميزها عن غيرها من المستوطنات البشرية الأخرى .أما من الناحية السوسيولوجية فهي عبارة عن فكرة مجردة ولكن العناصر التي تتكون منها ، مثل الإقامة والبناءات الداخلية ووسائل المواصلات ... عبارة عن موجودات مشخصة تضفي طابع التحديد للمدينة، وخاصة عندما يتحقق التكامل الوظيفي لعناصرها المختلفة على هيئة وحدة كلية نذكر منها : مساحتها ، كثافتها تجانس سكانها ... إلخ .

1.3 دور المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية في البيئة الحضرية:

ونلتمس دور المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية في البيئة الحضرية من خلال أهدافها والتي نعرض بعضها في النقاط التالية :

- ✓ "تسهم في تقديم فهم وتصور واضحين لطبيعة المشاكل في المناطق الحضرية المعنية بالتنمية وذلك من خلال إدراك المواطنين لحجم مشكلاتهم وموارد المنطقة وإمكاناتها.
- ✓ تؤدى المشاركة الشعبية الحقيقية والفاعلة إلى تعلم المواطنين عن طريق الممارسة فيتعلمون كيف يحلون مشكلاتهم واستغلال مواردهم مع مرور الوقت من خلال الصواب والخطأ.
- ✓ تعمل المشاركة الشعبية على تقليص الدور الآحادى المتعاظم للحكومة أو المركز كما أنها تحجم دور الصفوة والنخب في المجتمع، وتساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن البنى الاجتماعية القائمة.
- ✓ تعزز المشاركة الشعبية المباشرة الثقة بالنفس – أي ثقة المواطنين – الأمر الذي يولد فيهم الاستعداد النفسي وتنظيم أنفسهم في تنظيمات وهيئات مجتمعية تساند الحكومة في توفير احتياجاتهم وتشارك في وضع الخطط وتنفيذها وتقويمها.
- ✓ مشاركة المواطنين تجعلهم أكثر تقبلاً للقرارات والمشروعات والبرامج التنموية التي يشاركون فيها بفاعلية وبروح الفهم والمسئولية الأمر الذي يؤدى إلى نجاحها.
- ✓ تحفز المشاركة الشعبية أفراد المجتمع على المبادأة وفتح باب التعاون مع الجهات الرسمية ودعمها بالأفكار البناءة والصائبة.
- ✓ تسهم مشاركة المواطنين في إرساء وتأكيد القيم الخاصة بالمحافظة على المال العام."(عثمان،1999، ص 23)

مما سبق، فللمشاركة الشعبية دور فعال في تحقيق التنمية في المدينة، وهذا حتى تكون المدينة كبنية اجتماعية، في تطور دائم.

4. التنمية والعولمة

يعتبر العديد من العلماء أن ظهور العولمة ارتبط بالتطور في العديد من الميادين السياسية والصناعية والتجارية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتكنولوجية، فالعولمة جاءت تراكمية لكنها برزت

واكتملت كمفهوم بعد الحرب العالمية الثانية وما رافق نهايتها من احداث كان اهمها:

– " تراجع كبير في الحركات والتوجهات القومية التي تدعو لعنصرية او انغلاق الدولة على نفسها بعدما عاناه العالم من هذه التوجهات وسلوك الدول طريقة التوحد والعمل الجماعي المشترك للوقوف بوجهها والتصدي لها.

– اعتماد الدول على بعضها البعض في اعادة البناء والتعاون فيما بينها ونتج عنه ظهور الاتفاقية العالمية للتعرفة الجمركية جات في اوروبا 1947م، ذات الوقت ساعدت الولايات المتحدة الكثير من دول اوروبا على النهوض من جديد.

– قفزة صناعية وتكنولوجية شهدها العالم في مختلف الاصعدة والمجالات، وتحسن مستوى الدخل للفرد في كثير من دول العالم، وما تبعه من توسع كبير في الحركة التجارية بين الدول سواء الصناعية بعضها مع بعض او الدول المصنعة والدول المستهلكة، او الدول المنتجة للسلع والدول المنتجة للمواد الخام والاولية.

– ثورة التواصل والاتصالات بين الافراد والدول، سهولة وسرعة حركة النقل الجوي والبحري والبري، ثورة عالم الاتصالات السلكية واللاسلكية والانترنت، مما جعل العالم فعلا قرية صغيرة، ما يحدث في اي بقعة على الارض ينتقل خلال ثواني او دقائق الى كل مكان وما عاد اي مكان معزولا والكل مترابط وما يحصل في بقعة بعيدة عنك قد يكون له تأثير عليك بشكل من الاشكال".(المالكي، www.mahwar.org/2017)

مما سبق، فهناك العديد من الاسباب والعوامل ساهمت بصورة مباشرة وغير مباشرة في ظهور العولمة وانتشارها عالميا.

1.4 التنمية والعولمة (واقع وتحديات)

إن الحديث عن التنمية والعولمة يقودنا الى عرض ما نراها عوامل ترابط وتداخل بينهما وهي:

–"ان العولمة والتنمية كلاهما فكرا وعمليات ومادة جاءا من الغرب، من الدول الليبرالية والرأسمالية، من الدول التي تملك المال والصناعة وتسيطر على التجارة والصناعة والتجارة العالمية والتي تساهم بالنسبة الساحقة من الاقتصاد العالمي، في حين لم يكن اي من هذه المفاهيم نتاجا لدول الجنوب والدول الفقيرة والنامية.

–ان كلا المفهومين تستخدمه الدول الغربية لاختراق الدول النامية وتحاول فرض ما يتعلق بهما على

تلك الدول، تحاول فرض تصوراتها ونماذجها عن التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والعولمة وما يرافقها.

–ان المجالات الرئيسية للتنمية هي المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والمجالات الرئيسية للعولمة هي الاقتصادية والسياسية والصناعية والتكنولوجية، اي انهما متداخلان بشكل كبير خصوصا في الجانب الاقتصادي والسياسي." (المالكي، www.mahwar.org/2017)

مما سبق، فإن الدول الغربية تصدر التنمية للعالم النامي وهي نفسها تخترقه من خلال العولمة، تخترقه بفرضها قوانين وقرارات واتفاقيات على الدول النامية بحيث تستمر الدول الغربية باستغلال الدول الفقيرة وديمومة تبعيتها لها.

ومنه فعلاقة التنمية بالعولمة ارتباطية، فهذه الاخيرة تشير إلى التعقيد الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، فهي بذلك تعد مصدرا من مصادر التنمية، فهي تؤثر بطريقة غير مباشرة على المجتمع والأسرة، وعلى أدائها لأهم أدوارها، وبذلك فإن العولمة تفرض تحديات على العديد من المجتمعات ومؤسساتها المختلفة، نذكر منها تحديات اقتصادية وسياسية واجتماعية ثقافية، فالمجتمع بحاجة ماسة إلى وسيلة تمكن أفراده من الاندماج والتكيف مع متغيرات الحياة وكل ما يجد فيها من تطور وتحديث وتنمية ويكون ذلك بعقلية متطلعة للأفضل واعية ولديها القدرة على التميز والاختيار في ظل تحديات العولمة.

مما سبق، فإن العولمة جاءت بما لها وما عليها لتغير من نهج التنمية وطريقها وأهدافها في الدول النامية وكذلك المتقدمة وبذلك تغير من قدرات الدول في جميع المجالات خاصة العلمية والتكنلوجية.

مما سبق، فإن مفهوم التنمية اقتصر في بداياته على الميدان الاقتصادي المادي، لكن في السنوات الاخيرة اقترن ب مصطلح المجتمع، الذي بين أن التنمية عبارة عن تغير في البنية الاقتصادية وكذلك الاجتماعية والثقافية للمجتمع، عن طريق الارتقاء الحقيقي بالمواطن والعمل على تحقيق متطلباته المادية والمعنوية.

لكن ليتحقق ذلك، يجب توفر أداة تعتبر إحدى أدوات تفعيل الديمقراطية وهي المشاركة الاجتماعية، حيث يتم من خلالها اشتراك السكان جميعهم أو بعضهم في تحديد الاهداف العامة للدولة، وهذا بإعداد وتنفيذ ومتابعة الخطط التنموية بمستوياتها المختلفة ، خاصة في البيئة الحضرية، هذه الاخيرة التي

تعتبر مكانا فيزيقيا يتم فيه التحول من التقليدية إلى الحداثة، ومنه فإن التنمية الاجتماعية في المدينة أصبحت مكونا اساسيا لتحقيق التنمية الشاملة بما يلبي احتياجات المجتمع الحضري باعتباره شريكا اساسيا في عملية التنمية نفسها ووضع الخطط للمستقبل.